Tim Niblock (ed)
Social and Economic Development in the Arab Gulf,
التطور الاجتماعي والاقتصادي في الخليج العربي
(London:Croom Helm, 1980), 242p.

د. غسان سلامة

كتاب آخر عن الخليج . هل ما زال ذلك يشكّل حدثا يذكر ؟ أولى الاجابات الآتية إلى الذهن ، نفي . لأن الكتب في هذا الموضوع تعددت وتشابهت ، معظم الاحيان ، في انعدام إشكاليتها . ولأنها عبرت عن هذا الاهتمام المزعج ، وكأن الخليج وُلد يوم تدفق النفط منه . فانقلبت المقاييس ، وراح الغرب النهم للنفط يدق باب الوطن العربي الخلفي ، من الخليج ، للولوج اليه . إن الفعل الاساسي للكتابة الغربية عن الخليج هو تدفق النفط ، منه تنطلق الدراسات واليه تعود فتمر في طريقها ، على عناصر « ثانوية » كالانسان والمجتمع والثقافة والاقتصاد المحلي ، وآمال الشعوب والدول المطلة على الخليج وعمق تجاربها التاريخية . هذه الامور ، إن تعرّض البحث لها لماما فللتساؤل عن مدى تأثيرها على انتاج النفط ، وتسعيره ، وتوظيف أمواله . من هنا الرتابة في الدرس . من هنا النظرة المقلوبة على رأسها : البئر أولا والرجل الواقف الى جنبها ثانيا .

لكن مجموعة الابحاث التي نشرها **تيم نيبلوك** عن الخليج ، ما زالت قادرة على استيقافك وذلك لسببين على الاقل . **الأول** لأنها السلسلة الأولى الصادرة عن المؤتمر الذي قررت جامعة إكستر البريطانية عقده سنويا عن « الخليج العربي » متبنية هذه الصفة الأخيرة ، ان لم يكن بالوجهة ، أو بهوية الباحثين فعلى الأقل للمبدأ (وربما للحصول على بعض المساعدات) . وبذلك يشكل الكتاب صورة عن مؤتمر ١٩٧٩ الذي خصص لامارات الخليج ، كما من المنتظر أن يصدر بعد أشهر كتاب يحوي بعض مداخلات مؤتمر هذه السنة (١٩٨٠) والذي خصص بأكمله للسعودية . وتدل أنباء وصلت عن اللقاءين على مستوى رفيع ـ إجمالا ـ من النقاش وعلى حدة بلغت صيف ١٩٨٠ مستوى جعل الصحف البريطانية تشير اليها . الا أن الجدية ، إلا أن الجدة ، لا تظهران كما يجب في الكتاب المنشور . فدراسة روز ماري سعيد زحلان عن الهيمنة والتبعية ، والتي صادف أن قرأناها مخطوطة غاب عنها في الكتاب أجمل ما فيها . وهي دراسة عن علاقة الملك عبد العزيز بن سعود بالأميركيين حول انشاء خطوط مواصلات في المملكة في الأربعينات والتي بنت الكاتبة دراستها عنها على مصادر أرشيفية لم تنشر حتى اليوم . كذلك يجدر الانتباه إلى أن خمسا أو ست دراسات قدمت في إكستر لم تنشر في الكتاب . إن تكلفة الطباعة

المرتفعة باطراد ، ومستوى بعض الدراسات غير اللائق ، سببان واقعيان لتصغير حجم الدراسة أو لرفض أخرى . ولكن من الصعب عدم الاعتقاد أن الرغبة في عدم إثارة بعض الحساسيات التمويلية لم تتحكم أيضا بهذه الاختيارات . وما أردنا أن نقوله هنا هو ما أوجزه المثل الشائع : « مثل ببيتك باسطنبول » .

أما **السبب الثاني** الداعي للتوقف عند هذا الكتاب فهو خروجه ولو النسبي عن نهج الدراسات الوصفية ، الممركزة على النفط التي ذكرناها سابقا . إن في مجموعة الدراسات المنشورة من مؤتمر اكستر عطر جميل ينساب من الماضي . ورقة **جوزف مالون**[١] تذكرنا مثلا بأن الاهتمام السعودي في الاحساء (المنطقة النفطية من المملكة) كان استثناء ظرفيا على قاعدة التركيز على الحجاز ، موطن الاسلام وملتقى الشعوب ، وبأن فهم بنية السلطة الحالية غير ممكن بدون العودة الى انقسام الاسرة سنة ١٨٦٥ حول وراثة العرش والذي أدى آنذاك إلى اضمحلال السلطة السعودية كلية . وتعلمنا ورقته ايضا أن لندن كانت قد وضعت خطة لتحويل البحر الأحمر ، كالخليج ، إلى بحيرة بريطانية ، مما يذكر بأولوية تأمين خطوط الاتصال البحري في وضع الاستراتيجيات الاستعمارية قبل النفط . كما يأتي بنا إلى الماضي الأقرب ، إلى عقدين او ثلاثة مضيا ، ليذكرنا بأن الملك عبد العزيز كان مهتما بوصل مقاطعات مملكته الشاسعة بحيث تكمل الطريق المزفتة ويؤكد الخط الحديدي وحدة تمت بالسيف . ولكن لم يغب عن بال الغرب أن هذه الخطوط إن بنيت ، سوف تعطي السلطة المركزية مزيدا من الاستقلالية . من هنا تلكوء كل من واشنطن ولندن عن مساعدته (وفي المقطع المحذوف من دراسة زحلان تفصيلات مهمة عن الموضوع) . عطر الماضي أيضا في هذا الحدث : أول محول هاتفي بناه مهندس روسي سنة ١٩٣٣ بتقدمة من موسكو ، لأن المساعدات الآتية من الغرب كانت بصورة أموال يقدم العاهل معظمها للقبائل في نهاية رمضان . وعطر الماضي جزء من الحاضر : إصرار بريطانيا على عدم تقديم قرض طالما لم تقبل الرياض بوجود خبراء بريطانيين في الادارة السعودية . ولما رفض الملك عبد العزيز القبول بمواطن بريطاني منافسا له في عقر داره ، لجأت لندن إلى تسليح بعض القبائل الحجازية وحشدها ضده . لكن قبول الخبراء ، قبول للتبعية ، في الذهن البدوي البسيط ولكن الواقعي : سنة ١٩٣٢ ، كل الجاليات الاجنبية الموجودة في جدة (بما فيها البريطانيون) كانت تضم ٤٥ شخصا (اليوم ٦٠٪ من سكان جده غير سعوديين) . وبأي حال ، تخلص ورقة مالون عن السعودية إلى أن المسألتين المحوريتين المطروحتان اليوم بالحاح (بناء السلطة المركزية ، وتثبيت الاستقلال الوطني) ، كانتا واضحتين في ذهن قادة الثلاثينات والاربعينات .

محمد الرميحي[٢] ، هو الآخر ينقلنا إلى ماضٍ كان نسق الانتاج فيه غير نفطي فيحدثنا باسهاب ولكن بقسوة عن البحث عن اللؤلؤ ، ذلك النشاط الاقتصادي الذي أدى إجمالا الى غلّ أيدي هرم الانتاج باستثناء رأسه ، بشكل وراثي . ومن حسنات دراسته غير المباشرة ، نقده للعودة التي نشهدها حاليا إلى التراثية المطلقة . ومثال ذلك تأليف المحاكم المكلفة بالفصل في القضايا المتعلقة باللؤلؤ والتي كانت تمثل دائما وجهة نظر أرباب العمل بحيث « لم يكن التشريع فعلا الا وسيلة لحماية مصالح

(١) مدير شركة ميدل ايست رسرش في واشنطن.
(٢) استاذ مشارك لعلم الاجتماع في جامعة الكويت.

الطبقة الحاكمة » . قد يكون هناك قدر من التجني في القول.الا أن بعض السلفيين الجدد ، قد يفيدون من هذا المثل في مجال رفضهم المطلق للتشريعات العمالية الحديثة . لكن استمرار ذلك النظام الظالم قرونا عديدة لا يجد الرميحي تفسيرا له إلا في « مخافة الله » من قبل بعض أرباب العمل بحيث كانوا يتخلون أحيانا إراديا عن بعض امتيازاتهم . والواضح أن التفسير غير كاف .

وتتناول **روز ماري سعيد زحلان** (صاحبة الكتابين المعروفين عن الامارات العربية المتحدة وقطر) الموضوع نفسه انما من زاوية أخرى وبالاستناد أساسا على الوثائق البريطانية (بينما كان الرميحي ينطلق من أبحاثه الشخصية ومن كتب سيف مرزوق شملان) . ومن حسنات ورقتها المهمة طرحها لموضوع دخول النفط الى تلك المجتمعات التقليدية من زاوية نظرية التبعية بحيث تبرز هذه بوضوح كثمن غير بخس للعائدات الكبيرة : التكنولوجيا : مستوردة . اليد العاملة : مستوردة . والأخطر، الخيارات الانمائية : مستوردة ، مستوردة .

دونالد كول[٣] ، هو الآخر ، عيناه موجهتان نحو الماضي ، في صراعه مع الحاضر النفطي إذ خصص ورقته على البدو الرحل في سعودية اليوم . وكول هو على الارجح المرجع العلمي الأول في هذا المجال (بفضل دراساته الرائعة عن قبائل المرة) . تنطلق الورقة من التذكير (المعلل) بأن فقط ٨٪ من القوى العاملة السعودية منخرطة فعليا في القطاعات الاقتصادية الحديثة المنتجة (٣٥٪ في الزراعة والرعي و٥٧٪ في الوظائف والتجارة) . من هنا فالهجرة قوية باتجاه المحور المديني الذي يبدأ بجدة وينتهي بالدمام مرورا بمكة والطائف والرياض والهفوف ، مما يعرض شمالي المملكة وجنوبها الى النقص التدريجي بالسكان . من هنا ضرورة إدخال منظم للبدء في سلك العمل . ويعطي كول عن هؤلاء صورة دقيقة منها رفضه لمقولات سمير أمين الاقتصادية حول استغلال المدينة في نظام الانتاج التقليدي للريف المحيط بها[٤] وتأثير مرسوم سنة ١٩٥٣ القاضي بتحويل مناطق الرعي إلى القطاع العام على اختلاط القبائل ببعضها البعض واندماجها النسبي بعد قرون من تخصص كل واحدة أو مجموعة منها بنبع ما أو بمنطقة رعي محددة . ولكن المرسوم أدى أيضا الى فوضى وإلى نقصان في الرعي الذي بدأت السيارات والشاحنات بالقضاء على جزء منه . من هنا فإن « البدو غير راضين عن اوضاعهم الحالية بما يخص الرعي وتربية المواشي » خصوصا وانهم يشعرون بالتقلص التدريجي في وزن العشيرة كعشيرة في الميدان السياسي ، كما أن السلطة المركزية تسعى (وهذا طبيعي في كل الدول الحديثة) إلى تعيين الموظفين في مناطق هم غريبون عنها. لكن الأهم من ذلك كله ، تذكير الكاتب بأن السلطات تميل الى تناسي البدو الذين يشكلون برأيه (ويبدو الرقم قابلا للنقاش) ربع المجتمع السعودي .

ويقوم **ولكنسون**[٥] بدراسة شبيهة عن عمان ولكن استنتاجاته أكثر حدة ، وبالفعل أكثر وضوحا . يعتقد الكاتب أن « القاعدة الاقتصادية التقليدية ذهبت وغاب معها استقرار المنطقة وقدر من الشعور بالانتماء

---

(٣) استاذ مشارك للانتروبولوجيا في جامعة القاهرة الاميركية.

(٤) سمير أمين ، **الأمة العربية**، ترجمة كميل قيصر داغر ، (بيروت : دار ابن رشد ١٩٧٨) ، ص ١٩٨ .

(٥) في جامعة اكسفورد.

لوطن». ويأخذ ولكنسون هو الآخر على السلطات « احتقارها المطلق للتقليدي لانه رجعي وقبولها غير النقدي للحديث على انه تقدمي » . ويبني بحثه على موضوع الافلاج العمانية (الفلج نظام ري موحد لمنطقة ما) . ويرى الكاتب أن التخلي عن القواعد التقليدية أدى فعليا إلى نقصان المياه المتوفرة . وإلى الفوضى في توزيع المياه ، وإلى خراب القنوات القديمة دون بناء غيرها . كما يحاول الكاتب إثبات تأثير الريع النفطي سلبيا على بنية المجتمع وتوزيع السلطة بمعيار المساهمة النشيطة في الاقتصاد . وينهي بحثه (أو بالاحرى مرافعته عن البنى التقليدية) بهذا القول : « إن الانماء الزراعي بالنسبة لمعظم الحكومات هو بعض المراكز والمزارع التجريبية ، غير المنتجة إجمالا » . أما اليد العاملة التي جعلت هذه المناطق خضراء في السابق فهي الآن في الخارج : ٧٥٪ من الرجال بين ١٤ و٤٠ سنة هم اليوم مهاجرون الى إمارات النفط و١٠٪ من هؤلاء هم في الصناعة النفطية . أما الاكثرية فهي موظفة غير منتجة في قطاع خدمات يتسع باطراد نشأ إلى جانب الصناعة النفطية وبسببها .

والحاضر ؟ إنه ليس جميلا . بينما يتغير كل شيء ، يقول **نيبلوك** في مقدمته ، « استمرار البنى التقليدية في الحقل السياسي ، ظاهرة بارزة » . ولكن لنبدأ بالاقتصاد . في ورقته عن « الموارد الطبيعية والتنمية في دول الخليج » يشير **كيت ماكلاكلان**[٦] إلى أن دول الخليج في مأزق أولي : وجود الهيدروكربون وغياب كل المواد الاولية الأخرى . وتلي ذلك فرضية : ان تدفق العائدات النفطية الكبير قد أدى إلى تقليل إمكانيات تطوير الصناعات النفطية لا الى زيادتها . والسبب الأول في ذلك هو طبعا سهولة الحصول على الريع بمقابل صعوبة تنمية الزراعة في مناطق بالمجمل صحراوية والصناعة في دول تفتقد المواد الاولية ، واليد العاملة المدربة والقرار السياسي الحازم . وقد خصص **جون تاونسند**[٧] ورقته تحديدا لموضوع الصناعة الثقيلة . فركز أولا على المنافسة الشديدة التي قد تضطر الصناعات العربية والايرانية ألى ولوجها في الثمانينات نظرا لتشابهها الشديد . ويضيف تاونسند إلى العناصر الايجابية المعروفة (رأس المال والطاقة) عنصرا استراتيجيا وهو موقع الخليج الجيد على طرق التجارة الدولية . إلا ان العناصر السلبية عديدة منها وضع السوق في الصناعات المنوي إنشاؤها وغياب المياه واليد العاملة والتكنولوجيا المتقدمة الى جانب الفوضى في التخطيط . كمثال على ذلك يؤكد تاونسند :« ليس بقدرة أحد تصور وضع سوق الالومنيوم في الثمانينات وبالرغم من ذلك أربع دول عربية خليجية ستنافس الواحدة الاخرى » ثم هناك تكلفة الانشاء والصيانة وهي أكبر نظرا للبيئة الطبيعية القاسية والمحيط الاجتماعي غير المهيأ . ويحذر الكاتب الدول من اللجوء إلى دعم الاسعار اصطناعيا لأن ذلك يقضي على انتاجية الصناعات على المدى الطويل .

لكن المسألة الاساسية قد تكون بالنهاية تلك التي عالجها **بيركس وسينكلر**[٨] في ورقتهما عن استيراد اليد العاملة . يقول الكاتبان تشترك دول الخليج في عدم تنفيذها للسياسات التي تضعها في هذا المجال . الواقع ان معدل مشاركة اليد العاملة الوطنية في هذه الدول لا يزيد على ٢٢٪ (١٨,٤٪ في قطر) فالسكان اجمالا شباب (في قطر ٤٤٪ من السكان دون الخامسة عشرة) ، والتعليم أرسل الى المدارس

(٦) استاذ في معهد الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن.
(٧) مستشار اقتصادي سابق في سلطنة عمان .
(٨) استاذان من جامعة درهام في بريطانيا .

والجامعات جزءا لا بأس به منهم ، ثم ان النساء ترين أبواب العمل مقفلة في أوجههن . والنتيجة أن ٦٩٪ من اليد العاملة في الكويت ، ٨٠٪ في قطر و٨٥٪ في الامارات أجنبية. حتى سنة ١٩٧٥ ، كان العمال المهاجرون في الخليج عربا بنسبة ٧٥٪ يتبعهم الآسيويون (١٨٪) لكن الامور تتغير بسرعة فائقة . فالمهاجرون التقليديون من آسيا الوسطى (الهند ، باكستان ، بنغلادش ، سري لانكا) يتكاثرون ويستقرون والى جانبهم يعيش حاليا عشرات الالوف من المهاجرين الجدد الآتين من الشرق الأقصى . ونتيجة ذلك انخفضت نسبة العرب بين المهاجرين إلى ١٧٪ بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ وهي تتدنى يوماً بعد يوم لصالح الاسيويين ، والاتين منهم من أقاصي آسيا أولا ، إذ يبلغ عددهم اليوم ١٦٠ ألفا بينما كانوا بعض مئات لسنوات خلت .

هؤلاء العمال ، الآتون من كوريا وتايلند والفيلبين وتايوان ، لهم خصائص مهمة : يأتون جماعات منظمة كفرق عسكرية ، فيستقرون في مجمعات اشبه بالثكنات العسكرية ثم يذهبون فور تسليم المشروع . انتاجيتهم مرتفعة للغاية واختلاطهم بالسكان المحليين شبه معدوم وهذا سبب اعجاب القيادات الخليجية بهم . الا ان وجودهم نفسه إشارة إلى نوع الانماء الذي يتم اليوم في الخليج : فهو ليس انتقال مجتمع بأكمله ، بفئاته كلها ، بسلم قيمها الى العصر الصناعي بقدر ما هو انشاء مطوقات (إقتراحنا لتعريب Enclaves) اصطناعية ، معزولة عن المجتمع المحلي يديرها ويعمل بها أجانب وهي متجهة بأكملها نحو التصدير . أما اسماؤها (التي قد تكون في القريب مرادفة لبعض من الكوارث الاقتصادية) فهي على سبيل المثال الشعيبة (الكويت) وام سعيد (قطر) وجبل علي (دبي) والرويس (ابو ظبي) وينبع والجبيل (السعودية) ومن حسنات الورقة تذكيرها بأن اليد العاملة المستوردة ستستخدم في هذه المجمعات الضخمة لا لانشائها فحسب بل ايضا لتسييرها بعد ذلك إلى ما لا نهاية . أما الخلاصة فهي « أن المواطنين سيصبحون أقلية أصغر فأصغر ، والخوف كبير من أن يفقدوا هويتهم الوطنية وثقافتهم» .

أما حاضر السياسة فليس أفضل وقد تناولتها أربعة أوراق ، الاولى عن المشاركة السياسية الداخلية (**اميل نخله**)واثنتان (**ناومي صقر وتيم تيبلوك**) عن مشاريع الاندماج الاقليمي والرابعة (**فريد هاليداي**) عن الوضع السياسي الاقليمي والدولي .

ورقة نخلة[٩] من أضعف الأوراق المقدمة . فهي تتناول الموضوع بشكل سرد وصفي ومن وجهه نظر ليبرالية غربية . فبعد استعراض التجربتين البحرينية والقطرية يخلص الكاتب إلى أن « الاصلاح السياسي يجب أن يكون اولوية قصوى إن ارادت دول الخليج الوصول إلى استقرار طويل المدى » . ولكن المسألة ليست بالتمني إنما الدنيا قوى متصارعة ـ أو متحالفة . ما هي هذه القوى ، ما هو ميزان القوى بينها اليوم وما هي الفئات الاجتماعية التي تدعمها ؟ هذه الاسئلة لا تجد جوابا في ورقة نخلة لأن لا جواب لها في الملاحظات الدستورية الشكلية .

الورقة الاولى عن الاندماج الاقليمي (**صقر**)[١٠] تتناول فقط تجربة دولة الامارات العربية ، وقد تركزت على مسببات أزمة ١٩٧٩ ، وهي تمسّك الامارات لذاتها

---

(٩) استاذ مشارك للعلوم السياسية في جامعة ماونت سانت ميري ، ميلووكي في الولاياة المتحدة .

(١٠) من مجلة **The Middle East** ـ لندن.

بمجالات اساسية ثلاث : الدفاع ، تنظيم هجرة اليد العاملة ، والمالية . وتفصل الورقة بشكل مقنع كيف أدت استقلالية كل امارة الى فوضى مضرة بالجميع . ومن افضل ما في هذه الورقة الصفحات الاربعة عن كيفية وضع الموازنة الاتحادية ، كمعيار لدراسة مدى نجاح هذه التجربة الفيديرالية (وكتعبير عن ضعفها البيّن أحيانا). أما **نيبلوك**[١١] فدراسته تشمل الاندماج الاقليمي الخليجي ككل فيعود بالذاكرة إلى تاريخه من انشاء بنى بريطانية تشمل المنطقة ككل (مجلس الامارات ، صندوق الانماء ، كشافة عمان ..) إلى مساعدة الكويت للامارات غير النفطية إلى الاتفاقات . وبعد التذكير بالمحاولات الوحدوية الواسعة (١٩٦٨ - ١٩٧٢) يأتي الكاتب لمرحلة الاكتفاء بالتنسيق (منذ ١٩٧٢) فيشير الى الاتفاقات والمشاريع المشتركة والمنظمات الاقليمية . لكن التبادل التجاري بين هذه الدول يبقى ضئيلا بينما تيار الوحدة السياسي في تراجع ويأمل الكاتب أن ينمو التيار الاندماجي من جديد على يد الفئات المتعلمة الحديثة (لكن جزءا من هذه هو أحيانا شوفيني للغاية) .

أما فريد هاليداي[١٢] فيحاول سرد تاريخ الخليج السياسي بين ثورتين : العراق ١٩٥٨ وايران ١٩٧٨ . من حسنات اختيار الكاتب هنا هو معرفته المؤكدة بالمنطقة واهتمامه الدائم بتطوراتها ، ومن سيئاته نظرته الحزبية الضيقة التي يبدو وانها لا تسمح له دائما بابداء التقييمات المقنعة. والذي قرأ كتابه المعروف[١٣] يفهم إلى أي مدى يحاول التقليل من أهمية الشعور القومي . وفي ورقته المنشورة في الكتاب ، يحمله هذا الموقف على القول بأن « القومية العربية لم تدخل الى الجزيرة العربية إلا بعد التدخل المصري في اليمن سنة ١٩٦٢ » بينما تشير المعلومات إلى أهمية هذا الشعور في أوساط الخليجيين ، حتى غير المثقفين منهم في الثلاثينات حيث بلغت مساهمة تجار الكويت والبحرين ودبي في دعم ثوار فلسطين سنة ١٩٤٧ أرقاما تدعو للدهشة . ويرى الكاتب في حكم الملك فيصل آل سعود (يقول عن خطأ انه تولى العرش سنة ١٩٦٧) مرحلة انتقالية ، دون ان يكون مقنعا في ذلك ، إزاء شعور بأن مرحلة الخمسينات هي التي كانت فعلا مرحلة انتقالية متقلبة . ويقول هاليداي في مكان آخر : « بينما يظهر السعوديون أحداث القرن الافريقي وكأنها خطر عليهم ، ففي الواقع ان السياسة التدخلية للدول العربية في القرن وخصوصا السعودية ، هي التي أدت الى النتيجة التي كان معظمنا يخشاها ». وفي هذا تحامل ...

وبعد ، إن قراءة هذه المساهمات المتفاوتة المستوى ، تشعرك ولا شك بأن بعضا من المواضيع المحورية قد بدأت مقاربتها : اشكالية التحديث ، عدم تناسب البنى السياسية الشديدة التقليد مع تطور الاقتصاد ، التغير الديمغرافي السريع وغير المنظم ، إلا ان ذلك ليس بعد إلا بدءا . إن انقسام المجتمع العربي إلى مجتمعين ، الاول نفطي والثاني لا ، والخيارات التي ينساق اليها الاول وتلك التي يحاول ، مستعينا بقدراته الجديدة ، فرضها على الثاني ، هي العلامة الفارقة التي يجدر التوقف عندها . فإن حاول مركز غربي تناسيها ، فذلك (إلى حد) طبيعي وموافق لمصالحه . أم أن ننساها نحن ، أو نتناساها بحكم ارتباطنا التدريجي كمثقفين بأصحاب هذه الثروة - القوة ، فلذلك أسباب أخرى ونتائج أعظم □

---

(١١) نائب مدير مركز دراسات الخليج العربي بجامعة اكستر ببريطانيا.

(١٢) مدير مشارك للترانسنيشنال انستيتيوت في واشنطن وامستردام .

(١٣) Fred Halliday, **Arabia Without Sultans** (London: Penguin, 1975).